

الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي

أ. لخضري منصور

كلية العلوم السياسية والاعلام

جامعة المسيلة

Résumé

Les conséquences de la crise libyenne ont dépassés ses frontières. Elle a de ce fait enfanté des répercussions sécuritaires transnationales et dont le Sahel Africain représente un de ces plus grandes étendues. Ceci est du globalement à des raisons découlant de la nature du régime libyen badé sur des allégeances tribales.

C'est ce que l'article intitulé "La crise libyenne et ses conséquences sur le Sahel Africain" essaye de comprendre en démontrant les spécificités de la crise libyenne et ses conséquences sur le Sahel Africain et l'Algérie en partant du postulat que sur le Sahel Africain représente la profondeur stratégique de l'Algérie .

ملخص

تعدت انعكاسات الأزمة الليبية الحدود الوطنية الليبية، فكان لها أن أنتجت آثاراً أمنية عبر وطنية شكل "الساحل الإفريقي" أحد أكبر ساحات امتداداتها، لأسباب تغذت أساساً من طبيعة النظام والمجتمع الليبي القائمين على الولاءات القبلية.

وهو ما يسعى المقال الموسوم "الأزمة الليبية وانعكاساتها على الساحل الإفريقي" إلى الإحاطة به بتبيان خصوصيات الأزمة الليبية وآثارها على الساحل الإفريقي والجزائر، انطلاقاً من مسلمة أن "الساحل الإفريقي يمثل العمق الإستراتيجي للجزائر"

مقدمة

شهدت نهاية سنة 2010 تغييرات عميقة مست الساحة السياسية العربية، أتت على عديد الأنظمة القائمة (تونس، مصر، ليبيا، اليمن...) التي لم تستطع الصمود أمام وطأ الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت من الزمن طويلاً، والرافض لاستمراريتها على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات وما وعدت بإحداثه من إصلاح وتغيير... وهو الوضع الذي اختلفت الاصطلاحات في التعبير عنه ووصفه في تراوح بين: "الحراك العربي"، "غضب الشارع العربي"، "الربيع العربي"، "الثورات العربية"... وهي مصطلحات لا يسمح المقام بالوقوف عند تبيان دلالاتها والرهانات المتصلة باستعمالاتها، ما يستوجب ضرورة التحفظ حين استعمالها.

وهو التحفظ الذي غذى تركيز الباحث حين التعبير عن الأحداث الليبية، انطلاقاً من معطيات منهجية وعلمية موضوعية تتغذى من حقيقة أن لكل مصطلح مآ سبق عرضه خلفية توجهه وتجعل من استعماله أقرب ما يكون إلى الحكم المسبق منه إلى الوصف الموضوعي، فتراوحت تسمية ما شهدته "ليبيا" في متن الموضوع بين "الأزمة" و"الأحداث" وهما المصطلحان اللذان توسم الباحث من استعمالهما القرب ما أمكن من الموضوعية.

تهدف هذه المحاولة البحثية الموسومة "الأزمة الليبية وانعكاساتها على الساحل الإفريقي" إلى تسليط الضوء على ما كان لـ"الأزمة الليبية" من آثار على منطقة الساحل الإفريقي التي اتصل الحديث عنها بالاستقرار والانفلات الأمني، انطلاقاً من

الإشكالية التالية:

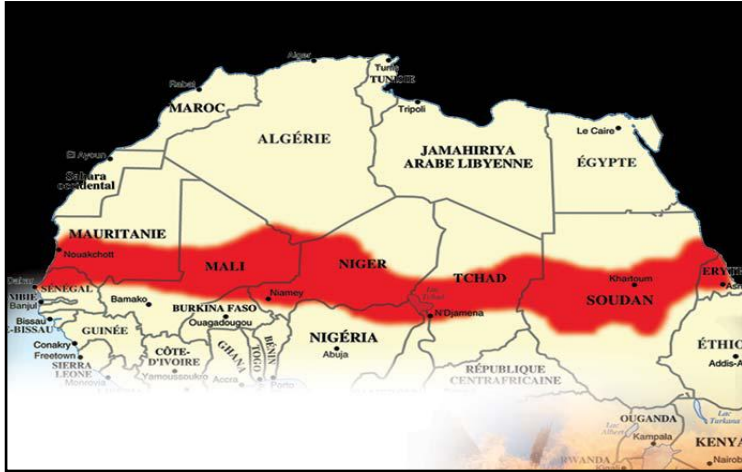
"ما هي خصوصيات الأزمة الليبية؟ وكيف انعكست على الوضع الأمني في

منطقة الساحل الإفريقي، وما ارتدادات ذلك على الأمن الوطني للجزائر

أولا. الساحل الإفريقي وموقع الجزائر من امتدادات

تعددت أسس تصنيف الدول المشكلة لفضاء الساحل الإفريقي لتعدد المعايير المعتمدة لتحديد مده الجغرافي، وإن اتفقت على أن به أكبر صحاري العالم المنبسطة على ما يزيد عن 8.500.000 كلم²، وبأنه يمتد على اختلاف التصنيفات المحددة لدوله من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا.

من مجموع ما يشكل فضاءه العابر للأوطان خريطة رقم 01: فضاء الساحل الإفريقي



من دول يمكن تعداد كلاً من: الجزائر، موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، ليبيا، نيجيريا، تشاد، السودان، إريتريا وأثيوبيا (الخريطة رقم 01).

يمثل "الساحل الإفريقي" العمق الإستراتيجي للجزائر، إذ لا يمكن بأي حال إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية. فلئن تكون قد أنتجت كثافة إقامة الجزائريين واكتظاظهم بالمدن الشمالية من البلاد، وربما اختلاف لون بشرة الأغلبية منهم عن لون البشرة الإفريقية إحساسا بالانتماء إلى الفضاء المغربي والمتوسطي والوطن العربي ولو بدرجات

المصدر:

Horizons de la géostratégie. (Publication mensuelle c
quotidien Horizons consacrée aux questions de géostratégi
mars 2010, N° 01

متفاوتة من الشعور بالتقارب أكثر من الإحساس بانتمائهم الإفريقي، فإنه لا يمكن تجاوز حقيقة كون الجزائر بلدا إفريقيا.. بل والبوابة الشمالية لإفريقيا وأحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الإستراتيجي (الجزائر - مصر - جنوب إفريقيا) وأكبر بلدانها مساحة بعد أن تم تقسيم السودان إلى دولتين.

يجمع الجزائر بالساحل الإفريقي أكثر من 2837 كلم ما يمثل نسبة 44.7 % من مجموع حدودها البرية الممتدة على 6343 كلم، فهي تقتسم 1376 كلم من الحدود مع "جمهورية مالي"، و956 كلم مع "جمهورية النيجر"، و463 كلم مع "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، و42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، و982 كلم مع "الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"⁽¹⁾ التي تعتبر بدورها بلدا صحراويا لانتفاخ جنوبها على "النيجر" و"تشاد" و"السودان"، واقتسام غربها لحدود مع "الجزائر" يبقى جلها فضاءا صحراويا يعتبر امتدادا للساحل الإفريقي.

كمؤشرات على هذا الامتداد الحيوي يشار على سبيل المثال والتوضيح، إلى أن مدينة "عين قزام" الواقعة أقصى الجنوب الجزائري على بعد 1932 كلم عن العاصمة "الجزائر" تبقى أقرب مسافة إلى إحدى عشرة عاصمة إفريقية منها إلى عاصمة بلدها: ① - "نيامي" عاصمة "النيجر" ب 779 كلم. ② - "واغادوغو" عاصمة "بوركينا فاسو" ب 1119 كلم.

③ - "أبوجا" عاصمة "نيجيريا" ب 1185 كلم. ④ - "أنجمينا" عاصمة "تشاد" ب 1292 كلم. ⑤ - "بورتو نوفو" عاصمة

¹ - <http://www.ar.wikipedia.org>

البنين" ب 1495 كلم. ⑥- "لومي" عاصمة "توغو" ب 1575 كلم. ⑦- "طرابلس" عاصمة "ليبيا" ب 1656 كلم. ⑧- "باماكو" عاصمة "مالي" ب 1661 كلم. ⑨- "أكرا" عاصمة "غانا" ب 1689 كلم. ⑩/ ⑪- "ياوندي" عاصمة "الكاميرون" و"ياموسوكرو" عاصمة "كوت ديفوار" ب 1856 كلم⁽²⁾.

وتبقى مدينة "تمنراست" أقرب مسافة إلى خمسة عواصم إفريقية: ①- "نيامي" عاصمة "النيجر" ب 1049 كلم. ②- "طرابلس" عاصمة "ليبيا" ب 1353 كلم. ③- "واغادوغو" عاصمة "بورкина فاسو" ب 1380 كلم. ④- "أبوجا" عاصمة "نيجيريا" ب 1543 كلم. ⑤- "أنجمينا" عاصمة "تشاد" ب 1557 كلم، منها إلى "الجزائر العاصمة" التي تبعد عنها ب 1575 كلم⁽³⁾.

فضلا عن الإنفتاح الجغرافي والامتداد الطبيعي للجزائر على الساحل الإفريقي، نجد أنها تتقاطع معه عبر متغيرين أساسيين:

①- امتدادات قبائل التوارق: تشترك الجزائر في تشكيل الفضاء الجغرافي العبر وطني الذي تستوطنه قبائل التوارق بالساحل الإفريقي (الخريطة رقم 02).

يختلف وضع "توارق الجزائر" عن وضع نظرائهم بسبب تمكينهم السياسي واندماجهم الوطني الذي يُبعد عنهم وصف الأقلية المضطهدة التي يعاني منها التوارق في الدول الأخرى ولا سيما مالي، والتي وصلت حدّ رفع الكثير منهم السلاح في وجه الحكومة المركزية للمطالبة بما يروونه من حقوق مسلوقة.

نخريطة رقم 02: مناطق انتشار قبائل التوارق



②- تزايد النشاط الإرهابي بالمنطقة: زاد التقارب الذي وصل حد الارتباط بين

ما كان يسمى بـ: "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" وما يعرف بـ: "تنظيم القاعدة" الذي أنتج بتاريخ 24 جانفي 2007 ما بات يطلق عليه: "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي - AQMI"، من حدة خطورة الوضع الأمني بالساحل الإفريقي. ما أضفى خصوصية وحساسية على الفعل الإرهابي بالمنطقة لارتباطه واعتباره فرعا لتنظيم "القاعدة" الطريدة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب التي حملت المجتمع الدولي مسؤولية مكافحته ومطاردة فلوله، فصارت منطقة الساحل الإفريقي تبعا لذلك ساحة حرب فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر لانفتاحها عليها جغرافيا والارتباط العضوي للتنظيم الناشئ بقيادة ومنتسبين جزائريين من جهة، ولكون المنطقة باتت مسرحا لعدد السياسات والإستراتيجيات الأمنية الأجنبية عن المنطقة من جهة أخرى.

المصدر:

Google imag

es

² - <http://www.distancity.com>

³ - Idem.

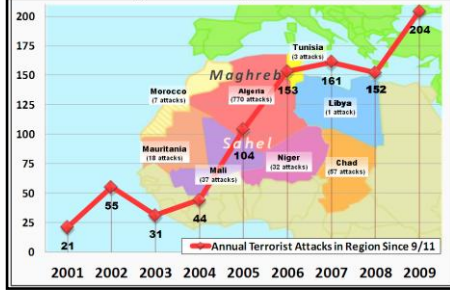
لفت التنظيم الإرهابي القديم بثوبه الجديد الأنظار إلى المنطقة عبر عملياته:

(1) - النوعية: اختطاف الأجانب، القيام بعمليات انتحارية غير مسبقة، الدعاية الإعلامية المتطورة...

تطور الأعمال الإرهابية بمنطقة

بكل الباني رقم 01:

غرب العربي والساحل الإفريقي "سبتمبر 2001 - 2009"



المصدر:

Yonah Alexandre

«Maghreb & Sah

Terrorism: Addressin

the Rising Threat fro

al-Qaeda & oth

Terrorists in North

West/Central Africa». (International Center for Terroris

Studies at the Potomac Institute for Policy Studies. U.S.,

January 2010), P 2.

(2) - الكمية: بعد أن ارتفع عدد

العمليات الإرهابية المسجلة بالمغرب العربي

والساحل الإفريقي من 21 عمل إرهابي سنة

2001 إلى 204 سنة 2009 بنسبة زيادة

تقدر بـ 871 % (الشكل البياني رقم 01).

ثان ليبيا: النظام والمجتمع

أطاحت "مجموعة الضباط الأحرار"

بقيادة "الملازم الأول امعمر القذافي" في

الفتاح من سبتمبر 1969 بـ "حكم الملك محمد

إدريس السنوسي" القائم منذ استقلال "ليبيا"

عن الوصاية الأوروبية (الإيطالية على إقليم

طرابلس، والبريطانية على إقليم برقة،

والفرنسية على إقليم فزان) بتاريخ 24 ديسمبر 1951.

ليعلن عن تأسيس "الجمهورية العربية الليبية" قبل أن تتحول بتاريخ 02 مارس 1977 إلى "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" المضاف إليها وصف "العظمى" بتاريخ 14 أبريل 1986 بعد تعرضها للقصف الأمريكي المتبوع بحصار عسكري واقتصادي⁽⁴⁾.

ساير تغيير الدمغات الرسمية للبلاد تغيرا في طبيعة النظم المعتمدة بها، فكان أن انتهج "النظام الجمهوري" بعد إسقاط "النظام الملكي"، ليلحق بـ "نظام الجماهيرية" كنموذج تطبيقي لأطروحات "الكتاب الأخضر" الذي استعاض به مؤلفه "العقيد القذافي" عن الدستور، بل وأراد أن يقدمه كبديل عالمي ثالث عن خياري: الرأسمالية والشيوعية.

جسد "النظام الجماهيري" سلطة الشعب وحكم الجماهير «...هو النظام الذي يحكم فيه الناس أنفسهم من دون وصاية»⁽⁵⁾ عن طريق "المؤتمرات الشعبية" التي تتولى "اللجان الشعبية" تنفيذ قراراتها. فكان نظاما غير مسبوق وفريد من نوعه في العالم، بُني على شبه مؤسسات شعبية تميّعت فيها أشكال التنظيم السياسي الحديث للدولة، وتاهت بين ثناياها معالم الممارسة السياسية المؤسساتية.

استثمر "نظام القذافي" في المحروقات وريوعها لتقديم الدعم للحركات التحررية والانفصالية عبر العالم، ما جعل من ليبيا "دولة مارقة - état voyou" و"إرهابية" و"راعية للإرهاب"⁽⁶⁾، لتتعدّد أوجه وأماكن نشاطها المصنّف بـ "إرهابي" والمناهض لما تعتبره إمبريالية وصهيونية واستعمارا جديدا

«أطلق نظام القذافي حملات مساندة للحركات الثورية الشيوعية والانفصالية والراديكالية في أمريكا اللاتينية (غواتيمالا، السلفادور، الإكوادور وكولومبيا)، وآسيا (البنغلاديش والفلبين). وأنشأ مراكز تدريب وتكوين على التقنيات الحربية والتفجيرية لفائدة الجماعات الإرهابية (مراكز: 7 أبريل، سيدي بلال، بن غاشير ورأس الهلال) وفرت الرعاية لأكثر من 30 حركة

⁴ http://ar.wikipedia.org/wiki/- ليبيا

⁵ http://ar.wikipedia.org/wiki/- الجماهيرية

⁶ Martinez, *violence de la rente pétrolière: Algérie- Irak- Libye*, Paris: Presses de Sciences Po, 2010, P 69, -

إرهابية وثورية ما بين سنوات 1970 و 1993... تبقى الحصيلة الإرهابية لليبيا صعبة الضبط والتقييم وإن قُدِّر بأن أكثر من 30 دولة قد مُسَّت بعمليات كان لليبيا ضلوع فيها بطريقة أو بأخرى»⁽⁷⁾

يبقى المجتمع الليبي قبليًا وإن عاش في كنف دولة وطنية،

الخريطة رقم 03: مناطق انتشار قبائل التوارق



المصدر:

Google imag

للنظام القائم. (7) - أزوية: المجاهرة بعداء نظام القذافي والمنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا. (8) - الطوارق والتبو: وهم رحل أساساً يستوطنون المناطق الصحراوية.

من خصائص الظاهرة القبلية الليبية أن الإحساس بالانتماء القبلي فيها بقي داخلياً بين الليبيين أنفسهم أكثر منه خارجياً يلمس وجوده من أول لقاء بالليبيين خارج بلدهم. فالليبيون يُعرِّفون من طرف غيرهم ويقدمون أنفسهم لغيرهم كليبيين لا كأبناء قبيلة من القبائل الليبية، وهو ما يؤثر على تبلور قاعدة من الشعور القومي وإن طغى عليه داخلياً الشعور القبلي.

ثالثاً. مسار الأحداث الليبية

انطلقت الشرارة الأولى للأحداث الليبية بتاريخ 13 فيفري 2011 من مدينة "بنغازي" باحتجاجات مطالبة بـ"إسقاط النظام"، قامت على استعمال المنتديات وبرامج التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت للتعبئة والحشد، وساهمت في تأجيجهما بالتحريض عليها بعض القنوات الفضائية فما فتئت أن امتدت عبر كامل التراب الليبي بتفاوت أقرب إلى تقنية الكر والفر التي احتكمت إلى خريطة انتشار القوات والقبائل الموالية للقذافي.

كانت أحداثها الأكثر دموية وعصفا بالأنفس والأرواح مقارنة بما شهدته أوطان عربية أخرى نتيجة اشتداد القبضة بين:

① - "القذافي" الذي لم تخف مساندته للرئيسين المخلوعين بضغط من الشارع المصري ومن قبله التونسي، وهو الذي ينفي

عن نفسه تولي أي منصب رسمي في الدولة فبرأيه: «...تخلّى عن السلطة بإعلانه سلطة الشعب في 02 مارس 1977»⁽⁸⁾. فهو يقول عن نفسه: «...امعمر القذافي ليس له منصب حتى يستقيل منه كما فعل الرؤساء... امعمر القذافي ليس رئيساً بل هو قائد، هو الثورة، هو التضحية... هو المجد... هو التاريخ... أنا ليبيا...» على الرغم من عدم تأخره عن تقديم نفسه في القمم العربية والمحافل الدولية بصفة: «عميد الحكام العرب وملك ملوك إفريقيا وإمام المسلمين وصاحب المكانة العالمية»⁽⁹⁾. و: ② - معارضوه الذين اتخذوا من مدينة "بنغازي" مكاناً لقيادة أركانهم بعد إعلانهم تأسيس "المجلس الوطني الإنتقالي" بتاريخ 05 مارس 2011 كممثل وحيد للشعب الليبي. يصنّف الباحث "لويس مارتيناز - Luis Martinez" المتخصص في الشؤون الليبية القوى المعارضة لـ "نظام القذافي" إلى خمسة مجموعات أساسية: ① - متعاطفون مع النظام الملكي المطاح به سنة 1969. ② - وطنيون مصدومون من تحويل القذافي وحاشيته لمسار الجمهورية وتوجهاتها عقب الانقلاب. ③ - الإسلاميون الذين يمكن التمييز بين تيارين منهم: الإخوانيون والجهاديون. ④ - "تحالف الديمقراطيين الليبيين" المؤسس من طرف المعارض "منصور الكيخيا" المفقود بالقاهرة سنة 1993. ⑤ - المتظاهرون الشباب الذين وحدهم من استطاع إطلاق موجة الاحتجاجات⁽¹⁰⁾. غير أن طبيعة النظام والمجتمع الليبي ساهمت في الدفع بمسار الأحداث نحو العنف والاحتلال، فضعف البنى والمؤسسات السياسية أنتج غياب تأطير المعارضة التي وجدت نفسها مشدودة إلى "القبيلة" أكثر منها إلى البرامج والبدائل السياسية، فكان أن بدا الوضع وكأن بالقذافي قد أقام نظاماً سياسياً واجتماعياً لا يستوعب أي بديل آخر غيره إلاّ الحرب الأهلية.

بتاريخ 21 فيفري 2011 توجه "سيف الإسلام القذافي" بخطاب اعتبره معارضوا نظام أبيه "خطاب إعلان الحرب" لما تضمنه من لغة التهديد والوعيد... ما أدخل البلاد في منعرج أكثر دموية عجّل بدخول "منظمة الأمم المتحدة" و"المحكمة الجنائية الدولية" و"الجامعة العربية" و"حلف شمال الأطلسي" - الناتو" على خط الأحداث الليبية. فكان أن أصدرت "الأمم المتحدة" بتاريخ 26 فيفري 1970 القرار القاضي بفرض حظر على الأسلحة وتجميد أصول عائلة القذافي وكل استثماراتها بالخارج، وأعلنت "الجامعة العربية" بتاريخ 02 مارس تعليق عضوية ليبيا، وأعلنت "محكمة الجنايات الدولية" بتاريخ 03 مارس مباشرتها تحقيقات بعد رواج أخبار عن جرائم ضد الإنسانية يكون قد ارتكبها "نظام القذافي"، لتصدر بتاريخ 27 جوان مذكرة توقيف بحق "امعمر القذافي" وابنه "سيف الإسلام" ومدير الاستخبارات "عبد الله السنوسي" بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية". بتاريخ 19 مارس 2011 باشرت (و.م.أ) وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا تحت لواء "الناتو" عمليات عسكرية (حربية..!) تنفيذاً لـ "القرار الأممي 1973" القاضي بـ "فرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا" الصادر بتاريخ 17 مارس استجابة لطلب "الجامعة العربية" بتاريخ 12 مارس بدعوى ضرورة التدخل لشل الطيران الحربي والمدني الليبي لغرض حماية المدنيين بعد أن شاع بأن "القذافي" يستخدم الطائرات الحربية في قمع المظاهرات، والمدنية في جلب المرتزقة من إفريقيا⁽¹¹⁾.

تسارعت الأحداث بدموية ووتيرة عسكرية وحربية إلى أن وقعت "باب العزيزية" حصن القذافي المنيع بيد معارضيه بتاريخ 23 أوت 2011، ليطارَدَ إلى "مدينة سرت" مسقط رأسه في ظل توالي الأخبار وتضاربها حول حقيقة تواجده بالتراب الليبي من عدمه، إلى أن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011 برفقة ابنه "المعتصم" في عملية يُصَرِّ معارضوه على

⁸ - <http://ar.wikipedia.org/wiki/> الجماهيرية

⁹ - منقولة عن تسجيلات فيديو عبر "اليوتوب - www.youtube.com"، تم التصرف في بعضها بما يوافق كتابتها باللغة العربية الفصحى.

¹⁰ - Luis Martinez, «Seul un Etat fédéral est viable», (*Jeune Afrique*, 51e année, N° 2616, du 27 février au 5

mars 2011), P 29.

¹¹ - تم تتبع كرونولوجيا أهم الأحداث من:

اعتبارها من تنفيذهم الصّرف أمام تسرب أخبار عن قيام قوات الناتو بجبر القذافي ودفعه للخروج من المدينة لتقصّف قافلته وتُهيئاً وقوعه بين أيدي معارضيه الذي قتلوه بعد أن أهانوه، واضعين بذلك حدا لحكم امتد على مدار 42 سنة.

لم تأذن نهاية "القذافي" بنهاية الفوضى وأحداث العنف في "ليبيا"، فبات الاحتكام إلى لغة السلاح وتلبية نداء القبيلة بما فيه من حمية وتعصب هو الفاصل بين الليبيين الذين وقف بهم العنف على مشارف "الحرب الأهلية". فلم يتم الحد من مظاهر العنف ولا التحكم في تدفق السلاح وجمعه، بسبب غياب الاحتكام الفعلي إلى سلطة مركزية وأطر مؤسساتية بالرغم من وجود "المجلس الوطني الانتقالي" و"الحكومة الانتقالية"، من بعض مظاهر الانفلات الأمني والتفكك البنيوي يشار إلى:

- مقايضة "جماعة الزنتان" "المجلس الوطني الانتقالي" بالحصول على "وزارة الدفاع" نظير تسليم "سيف الإسلام القذافي" الذي ألقت عليه القبض أحد كتائبها.

- مكافأة "جماعة مصراتة" التي قتلت "القذافي" بـ"وزارة الداخلية".
- مطالبة رئيس مجلس ثوار طرابلس "عبد الله ناكّر" بامتيازات مادية (سيارات وقروض بدون فوائد...) لمقاتليه البالغ عددهم 100 ألف مسلح، ورفضه تسليم السلاح للحكومة.
- إعلان "جماعة برقة" في 06 مارس 2012 لـ"تأسيس إقليم حكم ذاتي".

رابعاً. الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية

موقف الجزائر من الأحداث الليبية:

رافعت الجزائر لضرورة الإسراع في إيجاد حل سلمي يقي "ليبيا" من خطر التدويل وما يتبعه من تدخل أجنبي لن يزيد الوضع بها إلا تعقيداً، فضمت صوتها إلى "الإتحاد الإفريقي" الذي توافّق موقفه مع قرارات "الأمم المتحدة" كما أشار إليه "الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل" بقوله: «خارطة الطريق التي اقترحها الإتحاد الإفريقي للخروج من الأزمة في ليبيا تتضمن آلية لمراقبة وقف إطلاق النار... وهو الاقتراح الذي من شأنه منح قيمة إضافية خاصة وأنه لا توجد خلافات على المستوى الدولي حول ضرورة وقف إطلاق النار، فقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 يدعو إلى وقف إطلاق النار»⁽¹²⁾.

لم يرق الموقف الجزائري المعارضة الليبية التي رأت في عدم إجهار الجزائر بمساندتهم مساندة لـ"نظام القذافي"، على الرغم من توضيح الجزائر لموقفها الذي عبّر عنه "الوزير الأول أحمد أويحيى" بقوله: «موقفنا واضح ويقوم على مبادئ معروفة، نحن نلتزم بقرارات مجلس الأمن وموقف الإتحاد الإفريقي الداعي إلى وقف المعارك وحل سياسي للنزاع... إن الجزائر تعترف بالدول وليس بالأنظمة وهذا ما تم تسجيله مع ما حدث في تونس ومصر والعلاقات الجيدة التي تربطنا بالحكومتين الجديتين لهذين البلدين»⁽¹³⁾.

كال "الثوار الليبيون" الاتهامات للجزائر محاولين الزج بها في صراعاتهم.. فادعوا بتأمين الجزائر نقل المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا، بل وبوجود مرتزقة جزائريين يقاتلون في صفوف الميليشيات الموالية للقذافي، الأمر الذي كذبتة الجزائر ونفته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان "العميد كارتر هام - Carter Ham القائد الأعلى للقوات الأمريكية لإفريقيا (افريكوم)" بقوله: «لا وجود لمرتزقة أرسلتهم الجزائر إلى ليبيا... لم أرى أي شيء رسمي أو أي تقرير يتحدث عن إرسال الجزائر لمرتزقة إلى

¹² - تصريح لـ"وكالة الأنباء الجزائرية" بتاريخ 06 ماي 2011، نقلا من:

¹³ - تصريح منقول عن "وكالة الأنباء الجزائرية" عقب "اجتماع الثلاثية" بتاريخ 29 ماي 2011، نقلا من:

ليبيا»⁽¹⁴⁾.

عاد الدفء ليميز العلاقات الجزائرية الليبية بعد سقوط "نظام القذافي"، وهو التقارب الذي أرجعته الجزائر إلى مواقف الإتحاد الإفريقي الملتزمة بالإنسجام معها كما صرح به "وزير الخارجية مراد مدلسي" بتاريخ 22 سبتمبر 2011 بقوله: «بناء على التزامات المجلس الوطني الانتقالي والموقف الذي عبر عنه الاتحاد الإفريقي فإن العلاقات شبه الرسمية التي كانت تقيهما الجزائر مع المجلس الوطني الانتقالي ستتحول إلى علاقات رسمية»⁽¹⁵⁾.

بات يصيرُ رسميو البلدين على إبراز أن ما يجمع البلدين من تاريخ وجغرافية ومستقبل أكثر من أن تؤثر فيه الاتهامات والفقر الذي مرت به علاقات الجارين الشقيقين، غير أن ذلك لم يمنع من حدوث انعكاسات للأحداث الليبية على الأمن الوطني للجزائر تمثلت أساسا في:

- آثار الإنفلات الأمني على طول الشريط الحدودي الجزائري الليبي، وما رافقه من ضعف ليبي (أثناء الأزمة بسبب الاقتتال، وبعدها بسبب عدم تحكم السلطات الناشئة في الوضع الأمني المنفلت) ما استلزم توفير إمكانيات استثنائية مادية وبشرية لتأمين الحدود والتصدي لكل اختراق غير شرعي للأفراد والأسلحة.
- سيجعل توقيع ليبيا لـ«إتفاقية تعزيز التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البرية الليبية» مع فرنسا بتاريخ 25 فيفري 2012⁽¹⁶⁾، الجزائر وجها لوجه مع قوات أجنبية عن المنطقة وهو الأمر الذي كثيرا ما عبرت عن رفضها لحدوثه، خاصة وقد اعتبر وزير الدفاع الفرنسي "جيرار لونغي - Gérard Longuet" عقب توقيعها على الإتفاقية بطرابلس بأن «التعاون بين ليبيا وفرنسا هو مشروع يمتد على مدى طويل جدا "très longue durée"»⁽¹⁷⁾.

عودة ذوو السوابق الإرهابية للنشاط على الساحة الليبية:

أتاحت الأزمة الليبية الفرصة لعودة أصحاب السوابق في النشاط الإرهابي كمنشطاء "الجماعة الإسلامية المقاومة بليبيا" إلى الظهور والنشاط المسلح ولو بوجه وحلة جديدة.

يشير تقرير "الأكاديمية العسكرية الأمريكية وست بوينت - West Point" المعد سنة 2007 إلى أن مدينة "برقة" - التي شكلت في وقت لاحق بؤرة للتمرد على "نظام القذافي" منذ الأيام الأولى لاندلاع الاحتجاجات - قد شكلت أحد المراكز الأساسية لتجنيد المقاتلين في العراق، فمن بين 600 مقاتل أجنبي في صفوف "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" كان 112 منهم ليبيا، السواد الأعظم منهم من المنحدرين من "برقة". أما مدينة "درنة" التي تقع في ضواحيها والتي تحصي 90.000 نسمة فقد أوفدت 52 فردا للقتال في العراق ما جعل منها "أكبر مدينة مصدرة للإرهابيين" في العالم نسبة إلى عدد سكانها.

كما شكلت المنطقة الممتدة بين ثالث "بنغازي وطبرق ودرنة" - الواقعة شمال شرق ليبيا والسابقة لاحتضان الاحتجاجات والمعلنة إقليميا مستقلا -، أحد أكثر المناطق كثافة في النشاط الإرهابي في العالم بمعدل إرهابي لكل 1000 ساكن، ما رفع ليبيا لتحل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في قائمة الدول الأكثر مدًا لما يسمعى بـ«تنظيم القاعدة» بالوعاء البشري بمعدل 19 % من المقاتلين الأجانب في صفوفه بأفغانستان ومن بعدها في العراق بما مثل نحو (5/1) خمس المقاتلين الأجانب في صفوف "القاعدة في بلاد الرافدين". ولم يقتصر التميز الليبي على الجانب العددي بل تجاوزه إلى النوعي

¹⁴ - تصريح منقول عن "وكالة الأنباء الجزائرية" عقب ندوة صحفية عقدها بمقر السفارة الأمريكية بالجزائر بتاريخ 01 جوان 2011، نقلا من:

Idem.

¹⁵ - تصريح لقناة "العربية" على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، منقول عن "وكالة الأنباء الجزائرية"، نقلا من:

Idem.

¹⁶ - «قوات فرنسية تشرف على مراقبة الحدود الليبية الجزائرية»، (الخبر، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2012).

¹⁷ - <http://www.defense.gouv.fr/actualites/articles2/gerard-longuet-s-est-rendu-en-libye>

منه حيث شكّل الإنتحاريون الليبيون في العراق ما نسبته 85 % من مجموع الإنتحاريين الأجانب⁽¹⁸⁾.

أما تقرير "المركز الدولي للأبحاث والدراسات حول الإرهاب ومساعدة ضحايا الإرهاب - CIRET-AVT"، فتوقف عند تصريح عضو المجلس الوطني الإنتقالي عن مدينة "درنة" و"مسؤول الأمن في شرق مدينة برقة" المدعو "عبد الحكيم الحصيدي" أحد الأمراء السابقين لـ"الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا" وأحد أبرز "الأفغان العرب" الذي يحصي تحت إمرته نحو ألف مسلح بـ"برقة": "...المجاهدون الليبيون الذين سبقت لهم المشاركة مع "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" يوجدون اليوم في قلب المعركة ضد نظام القذافي"⁽¹⁹⁾، ورصد "التقرير" ما كان قد صرح به المسؤول الإعلامي لما يعرف بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" المدعو "صالح أبو محمد" لجريدة "الحياة اللندنية" في قوله: «نحن أساسا حاضرون بـ"درنة"، أين يسعى أميرنا "الشيخ عبد الحكيم" لتأسيس مجلس إسلامي يحكم المدينة بأحكام الشريعة الإسلامية»⁽²⁰⁾. وهو ما يتوافق مع ما رصده الصحفي الإيطالي المتخصص في شؤون شمال إفريقيا لورانزو دكلش - Lorenzo Declich حين إشارته إلى الدور البارز الذي بات يلعبه "الحصيدي" في تأطير المقاتلين وحشد قدامى الليبيين المشاركين في الحرب في أفغانستان ومن بعدها في العراق، حين استعرض تصريح "نائب وزير الخارجية الليبي خالد كعيم" لقناة "العربية" بتاريخ 23 فيفري 2011: «تمكنت "القاعدة" من إقامة دولة إسلامية بـ"درنة" وهي تمهد وتسعى لاستتساخ النموذج الأفغاني... فقد بدأوا في فرض ارتداء البرقع على النساء...»⁽²¹⁾ وهو ما اجتهد "الحصيدي" لنفيه بقوله: «أنا لا أنتمي للقاعدة ولست من سابقني معتقلي "غوانتانامو"... لقد أُلقي علي القبض سنة 2002 في "بيشاور" بباكستان بعد عودتي من أفغانستان أين حاربت ضد الغزو الأجنبي، وسُلّمت للأمريكيين الذين احتجزوني لشهور بـ"إسلام اباد" قبل تسليمي إلى "ليبيا" لئُطلق صراحي سنة 2008»⁽²²⁾، غير أنه يستدرك في موقف آخر قائلا: «على عكس ما يروج إليه القذافي فأنا لا أنتمي إلى القاعدة... لكن إذا ما استمر تمسكه بالحكم فلن أتأخر عن الرجوع إليها»⁽²³⁾.

ليس الوقوف عند مثال "الحصيدي" إلّا لإعطاء نظرة عن المشهد الليبي الذي التقت على ساحاته مختلف المتغيرات التي ليس من شأنها إلا أن تزيد من تعقيد الأزمة الليبية وتُمدّد من انعكاساتها الأمنية على جيرانها من الدول والامتدادات (الساحل الإفريقي، البحر المتوسط، وشمال إفريقيا).

الانتشار الفوضوي للأسلحة:

مكّن الانفلات الأمني من انتشار ما كانت تحوزه ليبيا من أسلحة بعد تردّد أخبار عن فتح مخازن السلاح واقتحام الثكنات، وهو ما كان قد أشار إليه "القذافي" في خطاب له بتاريخ 25 فيفري 2011 بقوله: «... وعند اللّزوم ستفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي، لتتسلح كل القبائل الليبية...»⁽²⁴⁾، الأمر الذي انعكس على منطقة الساحل الإفريقي التي باتت سوقا وفضاء مفتوحا لرواج عديد الأسلحة المتطورة والخطيرة، ما يمكن لمسه من عديد التصريحات والدراسات ذات الصلة

¹⁸ - **Libye: un avenir incertain: Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens.**

CIRET-"«Centre international de recherches et d'études dur le terrorisme & l'aide aux victimes du terrorisme

40», Paris: mai 2011, P "AVT

¹⁹ - **Idem**

Ibid, P 41-²⁰

²¹ - Declich, **Op.cit**, P 290.

²² - **Ibid**, P 291.

²³ - Libye: un avenir incertain: Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens. **Op.cit**,

P 40.

²⁴ - منقولة عن تسجيلات فيديو عبر "اليوتيوب" - www.youtube.com.

بالموضوع والتي منها يذكر:

- تصريح "الرئيس التشادي إدريس ديبي إيتنو" لمجلة "Jeune Afrique": «استفاد إسلاميو القاعدة من الانتشار الرهيب للسلاح المتطور والذي من بين أنواعه صواريخ أرض - جو... ما سيجعل من "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" جيشا حقيقيا، بل أكثر جيوش المنطقة تسلحا»⁽²⁵⁾.
- تصريح "الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل" لجريدة "القدس العربي" بقوله: «نحن قلقون جدا من حضور "القاعدة" بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة»⁽²⁶⁾.
- تصريح الإرهابي "مختار بلمختار" المدعو "خالد أبو العباس" أمير "كتيبة المثلثين" للصحيفة الموريتانية "أخبار نواكشوط" الصادرة بتاريخ 09 نوفمبر 2011 بقوله: «نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموما من أكبر المستفيدين من ثورات العالم العربي... أما عن استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف ولكن الأهم من ذلك بالنسبة لنا... تمكن شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح»⁽²⁷⁾.
- ما رصده الصحفي المتخصص في شؤون إفريقيا والساحل الصحراوي "أدريان هارت - Adrien Hart" في تقرير له منشور على الصحيفة الإلكترونية "SlateAfrique": «أعطت الأزمة الليبية نفسا جديدا "للجهاديين" في الساحل الإفريقي الذين مكنهم "الثوار الليبيون" من أسلحة جديدة... لقد تمكنوا من الحصول على عدد كبير من صواريخ أرض - جو من نوع "سام 7 - Sam-7" فضلا عن تمكنهم من التزود الكبير بالذخيرة لرشاشات "AK- 47" وقاذفات الصواريخ التي كانوا يحوزونها»⁽²⁸⁾.

تعميق الأزمات الإثنية والصراعات الداخلية للمنطقة:

كان لإفريقيا من "نظام القذافي" حظ وفيرا من الرعاية والاهتمام، ذلك أنه حاول أن يجد فيها "القذافي" لنفسه "الزعامة" التي لم يستطع صنعها لشخصه في العالم العربي، فتركز اهتمامه على "التوارق" بالخصوص إلى درجة أن دعى إلى تمكينهم من وطن قومي لهم، ما أثار امتعاض الدول المعنية بتواجدهم على أراضيها كالجزائر... كما أقام استثمارات كبرى في إفريقيا والساحل الإفريقي خاصة في قطاع الاتصالات والمال والأعمال والأعمال الخيرية... قابل العديد من أبناء "التوارق" اهتمام القذافي ورعايتهم له بالموالاة والوقوف عند المحن، فانظم العديد منهم للقتال في صفوف "ميليشياته"، غير أنه وبعد سقوط نظام حكمه وخوفا من انتقام معارضييه الذين اعتبروهم كمرتزقة حققت قتلهم وقتلهم، عاد الكثير منهم إلى قبائلهم بصحراء الساحل الإفريقي فاندمجوا في الفصائل المحاربة لحركات الأزواد، مآدين إخوانهم في

²⁵ - Idris Déby Itno, «Si la Libye implose, les conséquences seront incalculables pour la région», (**Jeune Afrique**,

51e année, N° 2620, du 27 mars au 2 avril 2011), P 14.

²⁶ - **نقلا من:**

Lorenzo Declich, «La nouvelle stratégie d'Al-Qaïda et Al-Qaïda en Libye». (**Outre-terre**, 2011/3, N° 29),

4P 29

²⁷ - «أمير كتيبة المثلثين» خالد أبو العباس في مقابلة مثيرة مع "أخبار نواكشوط": موريتانيا عرضت إرسال وفد من العلماء لحوارنا... وتحبيدها عن الحرب أمر قابل للنقاش»، **نقلا من:**

<http://www.ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3&idNews=15821>

²⁸ - Adrien Hart, «Le Sahel de tous les dangers». (**SlateAfrique**,

<http://www.slateafrique.com/print/36083/terrorisme-le-sahel-de-tous-les-dangers.htm>

القبيلة بخبراتهم الميدانية والقتالية ما انعكس على الوضع المتأزم أصلا بالمنطقة، وهو ما ذهب إليه "وزير خارجية النيجر محمد بازوم" في قوله:

«انعكاسات الأزمة الليبية صارت جلية بمنطقة الساحل على ضوء تدفق الأسلحة ووصول معدات تضم سيارات ذات الدفع الرباعي حسب ما تمت ملاحظته بمناطق نيجرية... هناك أيضا أشخاص ينتمون الى قبائل بالنيجر كالتوبو على سبيل المثال وهم ممن دعموا وحاربوا إلى جانب المجلس الوطني الانتقالي الليبي وكذلك جماعات توارق ساندوا معمر القذافي والذين هم اليوم بصدد العودة حاليا الى النيجر مما يهدد بإحداث توتر أمني خطير»⁽²⁹⁾

كما أبان الإنفلات الأمني شمال مالي سنة 2012 عن امتلاك حركات الأرواد الانفصالية لمعدات وأسلحة حربية متطورة لا يحوزها حتى الجيش النظامي المالي الذي أرجع مصدرها إلى ليبيا.

خاتمة

امتدت انعكاسات الأزمة الليبية على عكس التجريبتين التونسية والمصرية واليمنية وإلى حد ما السورية إلى خارج حدودها الوطنية، فكانت أحداثا وطنية أنتجت آثارا عبر وطنية تغذت بالأساس من طبيعة المجتمع الليبي القائم على القبيلية بالدرجة الأولى، ومن طبيعة النظام الليبي الذي أقامه "العقيد القذافي" بتعقيدهاته التي سعى من ورائها إلى تحقيق أهداف شخصية عُكِّت بمسحة فلسفية وإيديولوجية إقليمية، فكان أن بدت "ليبيا" وكأنها لا تقبل بأي بديل سياسي واجتماعي عن "جماهيرية القذافي" إلا الحرب الأهلية وفي أحسن الأحوال الحكم الفدرالي.

زاد امتلاك ليبيا للثروات الطاقوية وغناها بالبترول والغاز (بلغت احتياطياتها: 653 مليون برميل سنة 2009، و 612 مليون برميل إضافي في النصف الأول من سنة 2010، و 782 مليار مكعب من الغاز في العام 2009) من حدة التدخل الأجنبي بها لتعميق الخلافات بين الليبيين ما سيزيد من آثار ذلك على المنطقة.

أما عن انعكاس الأزمة الليبية على الساحل الإفريقي، فما هي في حقيقتها إلا انعكاس غير مباشر على الجزائر بفعل ما لها من امتدادات طبيعية وبشرية مع فضاءاته، وما تمثله فيه من ثقل إستراتيجي. فضلا على كل ما كان يعيشه الساحل الإفريقي من أزمات أمنية وسياسية واجتماعية جاءت الأحداث الليبية لتمده بوقود ليس من شأنه إلا أن يمد ويعمق من الأزمات القائمة، والتي تجد الجزائر نفسها ملزمة على حمل أوزارها دفعا بالأخطار الأمنية التي باتت تتزايد حدتها على طول حدودها الجنوبية.

قائمة المراجع

الكتب والمقالات:

«قوات فرنسية تشرف على مراقبة الحدود الليبية الجزائرية»، (الخبر، الصادرة بتاريخ 28 فيفري 2012):

<http://www.defense.gouv.fr/actualites/articles2/gerard-longuet-s-est-rendu-en-libye>

«أمير "كتيبة المثلثين" خالد أبو العابس في مقابلة مثيرة مع "أخبار نواكشوط": موريتانيا عرضت إرسال وفد من العلماء لحوارنا.. وتحبيدها عن الحرب أمر قابل للنقاش»:

<http://www.ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3&idNews=15821>

Alexander (Yonah), «Maghreb & Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat from al-Qaeda

²⁹- تصريح منقول عن "وكالة الأنباء الجزائرية" على هامش "الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الميدان والشركاء من خارج

الإقليم" بتاريخ 07 نوفمبر 2011، نقلا من:

& other Terrorists in North & West/Central Africa». (International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies. U.S.A, January 2010).

Déby Ito (Idris), «Si la Libye implose, les conséquences seront incalculables pour la région», (Jeune Afrique, 51e année, N° 2620, du 27 mars au 2 avril 2011).

Declich (Lorenzo), «La nouvelle stratégie d'Al-Qaïda et Al-Qaïda en Libye». (Outre-terre, 2011/3, N° 29).

Hart (Andrien), «Le Sahel de tous les dangers». (SlateAfrique, <http://www.slateafrique.com/print/36083/terrorisme-le-sahel-de-tous-les-dangers.htm>)

Martinez (Luis), violence de la rente pétrolière: Algérie- Irak- Libye. Paris: Presses de Sciences Po, 2010.

), «Seul un Etat fédéral est viable», (Jeune Afrique, 51e année, N° 2616, du 27 ----- (----- février au 5 mars 2011).

ACCIDENTAL HEROES- Britain, France and the Libya Operation: RUSI Interim Libya Campaign Report. «An Interim RUSI Campaign Report», september 2011, P 2.

Horizons de la géostratégie. (Publication mensuelle du quotidien Horizons consacrée aux questions de géostratégie, mars 2010, N° 01).

Libye: un avenir incertain: Compte-rendu de mission d'évaluation auprès des belligérants libyens. _«Centre international de recherches et d'études sur le terrorisme & l'aide aux victimes», Paris: mai 2011."CIRET-AVT"du terrorisme

المواقع الإلكترونية:

<http://www.ar.wikipedia.org>

<http://www.distancity.com>

ليبيا <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

الجمهورية <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

<http://www.youtube.fr>